

الجيش على مشارف دوما وأعلام الأهالي تنتظره في حمورية وسقبا

سامر ضاحي - وكالات

واصل الجيش العربي السوري الضرب بمطرقته الحديدية على مواقع الإرهابيين والمسلحين في غوطة دمشق الشرقية، باعتقاد أسلوب شطر الأشعري، وبات على مشارف مدينة دوما، وأشرف نارياً على بلدات بيت سوي ومسرايا وحمورية، في وقت كان أهالي حمورية وسقبا ينتظرون وصوله إليهم برفقهم علم الجمهورية العربية السورية وسط البلدتين.

وأكدت مصادر أهلية من داخل الغوطة أمس أن بعض أهالي بلدتي حمورية وسقبا قاموا برفع العلم السوري وسط البلدتين، ابتهاجاً بتقدم الجيش المتسارع قبيل تحريرهم من العصابات الإرهابية.

وأظهر مقطع فيديو بثه «الإعلام الحربي المركزي» على صفحته في موقع التواصل الاجتماعي «تفграм» علم الجمهورية العربية السورية مرفوعاً في وسط ساحة حمورية فيما أظهرت صورة أخرى العلم مرفوعاً على سطح أحد المنازل في البلدة، على حين أظهرت صورة ثالثة العلم مرفوعاً في شوارع سقبا.

في عمليات الجيش في تصريح له «الوطن»، أن القوات العاملة على المحور الشمالي الغربي للغوطة تقدمت باتجاه مسرايا قائمة من مزارع العبي، وذلك من محورين جنوبي وشامي، بموجباً استكمال القوات العاملة في محور بيت سوي وتقديمها باتجاه البلدة، إضافة إلى اقتراب مجموعات أخرى من بلدة حمورية الواقعة جنوبي بيت سوي. ولفتت المصادر إلى أن الجيش بات يشرف نارياً على مسرايا وبيت سوي اللتين يتحصن فيهما مسلحو ميليشيا «فيلق الرحمن، ورفاقهم من حركة



دبابات الجيش السوري في بلدة الحمورية أمس بعد استعادتها من الميليشيات الإرهابية في الغوطة الشرقية (أ.ف.ب)



أهالي بلدة سقبا يرفعون علم الجمهورية العربية السورية (عن الإنترنت)

أحرار الشام الإسلامية، المتحالفين حالياً مع «جبهة النصرة» الإرهابية، وأشارت المصادر إلى أن سيطرة الجيش المتوقعة خلال الأيام القليلة القادمة على البلدات الثلاث تنعج له العمل بحرية أكثر في بلدات الغوطة في المزارع الواقعة شرق بلدات الثلاث والتقدم على هذا المحور للانتقاء مع الوحدات القادمة من بلدة النشابية ليحكم الجيش تقسيم الغوطة إلى جيبين شمالي يضم مدينتي دوما وجرستا وجنوبي يضم مدن وبلدات سقبا وكفر بطنا وعربين وجوبر.

وأكدت المصادر الأهلية استمرار سلاح الجو بدمق معالق «الناصر» وحلفائها في عين ترما وعربين وسقبا وحمورية ومسرايا وفي بساتين حرسنا، فيما نفذ الجيش تصفأ صاروخياً وواقعياً مكثفاً فقه الجيش على المحور ذاته، وعرف من قتلى المسلحين أمس متزعم كتبية ٥٠٥ في «فيلق الرحمن» المدعو أبو طارق الشيفوي من عدد كبير من عناصره. وفي مؤشراً على حجم خسائر سيارات الإسعاف والنقل العامة تقف على طرف الامر الأمن بانتظار خروج المدنيين لتلقيهم إلى مركز الإقامة المؤقتة في الدورير بريف دمشق. ولفتت «سانا» إلى استمرار مروحيات الجيش بشكل يومي بإلقاء منشورات على قرى وبلدات الغوطة لإعلام المدنيين الراغبين بالخروج من مناطق انتشار التنظيمات الإرهابية بطرق الوصول إلى المر الأمن المحدد لخروج المدنيين عبر مخيم الوافدين. ونقلت الوكالة عن مصدر في قيادة شرطة ريف دمشق ارتقاء ٣ شهداء وأصابة ٨ مدنيين بجروح جراء سقوط قذيفتي شاون على مدينة

لليوم الثامن على التوالي أمس إلا أن المجموعات الإرهابية منعت المدنيين من الخروج حيث لم يصل إلى طرف المر الأمن أي مدني، فيما كانت سيارات الإسعاف والنقل العامة تقف على طرف الامر الأمن بانتظار خروج المدنيين لتلقيهم إلى مركز الإقامة المؤقتة في الدورير بريف دمشق. ولفتت «سانا» إلى استمرار مروحيات الجيش بشكل يومي بإلقاء منشورات على قرى وبلدات الغوطة لإعلام المدنيين الراغبين بالخروج من مناطق انتشار التنظيمات الإرهابية بطرق الوصول إلى المر الأمن المحدد لخروج المدنيين عبر مخيم الوافدين. ونقلت الوكالة عن مصدر في قيادة شرطة ريف دمشق ارتقاء ٣ شهداء وأصابة ٨ مدنيين بجروح جراء سقوط قذيفتي شاون على مدينة

قولاً واحداً

الغوطة تتحرر

ميسون يوسف

كما في حلب قبل عامين، يتكرر المشهد في الغوطة الشرقية لدمشق التي باتت تبدو وكأنها ميدان كل الحرب على سورية، المنطقة ذات الـ ١٠٠ كيلو متر مربع فقتزت من المساحة لتحتل الموقع الأول من اهتمام العالم والمتابعة اليومية من معسكر العدوان على سورية، الذي عاد إلى سيرته في اختلاق الأكاذيب والتلفقات ليبرر لنفسه التدخل لإنقاذ الإرهابيين ويجنّد مجلس الأمن بذريعة إنقاذ المدنيين. ذهبوا إلى مجلس الأمن بهذه الزريعة رغم أن أهل العدوان يعرفون جيداً أن معاناة المدنيين ليست إلا نتيجة فعل الإرهابيين والجماعات الإرهابية التي خلقت المنطقة ثم حولت أفعالها إلى دروع بشرية تحتمي بهم، وأمطرت دمشق وأهلها بالذخائر ما أدى إلى ارتقاء العديد من الشهداء ومئات الجرحى، ورغم كل ارتكاباتهم فقد تربيّت الدولة السورية في اللجوء إلى العمل العسكري الذي يؤدي إلى تطهير الغوطة وتخليص دمشق من شرور الإرهابيين فيها، تريثاً كان لاعتبارات متعددة في طلبتها الاعتبار الإنساني والرغبة في عدم تعريض المدنيين في الغوطة للخطر وهم محاصرون ممنوعون من الخروج باتجاه المناطق الآمنة ويتخذهم الإرهابيون ورقة ضغط لمنع العمل العسكري ضدهم، ولما نجحت روسيا في مقترحها في أستانا بإنشاء منطقة خفض التوتر لتكون طريقاً لاستعادة المنطقة على مراحل، رحبت الحكومة السورية بالمقترح ووافقت عليه لأنه يحقق هدفها الأساس في حماية المدنيين، لكن الإرهابيين وبأمر من قيادتهم في الخارج فجروا الوضع وانقلبوا على كل التفاهات من أجل تحقيق أغراض معسكر العدوان ولنح سورية من استثمار انتصارها في الميدان.

في ظل هذا الواقع اتخذت سورية قرار الحسم وحشدت للتنفيذ ما يجعل الحسم مضموناً ومريحاً، وهنا كان جنون قوى العدوان ولذلك رأيناهم لا يتكرون باباً إلا ويطلقونه من أجل منع سورية من تنفيذ قرارها لأنهم يعرفون أن النجاح في تطهير الغوطة يفقد العدوان ورقة إستراتيجية كبرى تؤدي خسارتها إلى حرمان العدوان من إمكانية الضغط على دمشق أو التأثير في المسار السياسي.

أما سورية فكان لديها رد آخر، رد في الميدان، فوحدات الجيش المدربة تدريباً عالمياً انطلقت وباحتراف متناه في العمل والأداء وحقت في الأيام الأولى نتائج باهرة وضعت الغوطة وبكل ثبات وتأكيد على طريق التحرير ووضعت العددي أصيلاً أو وكيلاً، وأمام واقع عبر عنه السفير الأمريكي السابق في دمشق روبرت فورد ناصحاً للمسلحين: إن مصيرهم محتوم وعليهم ألا يرافهوا على الغرب لأنه لن يقدهم.

عمان دعت إلى وقف «فوري» لإطلاق النار.. وأنقرة تباكت على سكانها وتناست مجازرها!

موسكو تعرض «خروجاً آمناً» على ميليشيات الغوطة.. والأخيرة ترفض

الوطن - وكالات

مع اشتداد عملية الجيش العربي السوري ضد مسلحي غوطة دمشق الشرقية وتسارع سيطرته في المنطقة، حط وفد «الهيئة العليا للمفاوضات» المعارضة في مدينة نيويورك لبحث الوضع هناك، ودعا إلى إعادة صياغة القرار ٢٤٠١.

ويحسب مواقع إلكترونية معارضة، وصل وفد «العليا للمفاوضات» الإثنين إلى نيويورك لحضور جلسة الأمم المتحدة حول الوضع الإنساني في الغوطة الشرقية. تأتي زيارة وفد «العليا للمفاوضات» في وقت سرع فيه الجيش العربي السوري من وتيرة انتصاراته في غوطة دمشق الشرقية، وبات يسيطر على مساحة تقدر بأكثر من ٤٠٠ بـ بالمئة من المنطقة ويبعد ٢ كم عن مدينة دوما، على حين واصلت التنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة منع المدنيين من المغادرة عبر المر الأمن. وبحسب المواقع، اجتمع وفد «العليا للمفاوضات» مع السفير الألماني لدى الأمم المتحدة «كريستوف هومسجين»، الذي أكد الدعم الألماني القوي لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٠١ الذي ينص على وقف إطلاق النار. وينص القرار ٢٤٠١ على وقف إطلاق النار في كافة أنحاء سورية مدة ٣٠ يوماً ويستتني تنظيمات داعش و«جبهة النصرة» والقاعدة الإرهابية والجهات والمجموعات المرتبطة بها. وأشار السفير الألماني إلى مساعي بلاده لأجل التوصل إلى توافق دولي يؤدي لتحقيق وقف كامل للأعمال العدائية مدة ٣٠ يوماً متتالية ومستمرة، لتتمكن المنظمات المدنية من إيصال المساعدات الإنسانية وإجراء المرعى.

ووفقاً للواقع، فإن وفد «الهيئة» يسعى خلال زيارته إلى التوصل مع كافة الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي لوضعهم أمام مسؤولياتهم الإنسانية والقانونية تجاه ما زعم أنها «جرائم حرب» ترتكب من قبل قوات الجيش العربي وحلفائه بحق الشعب السوري في كافة أرجاء سورية، ولاسيما في الغوطة الشرقية!! كما سيتم التركيز بحسب المواقع على المسؤولية القانونية التي تتحملها روسيا تجاه ما يحدث في سورية كونها دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن. وأشار وفد «العليا للمفاوضات» إلى ضرورة بحث إعادة صياغة القرار ٢٤٠١ ليكون ملزماً وبآليات رقابية واضحة، مع فرض عقوبات على الطرف الذي يخالفه. من جانبها، زمت العضو السابق في «العليا للمفاوضات»، سفير الأتاسي، أمس أن روسيا تحاول فرض ما سمته «تغييراً جيوغرافياً» في الغوطة الشرقية وتغيير السكان بين الاستسلام أو الرحيل، بحسب وكالة «رويترز» للأنباء.

الوطن - وكالات

عرضت موسكو على مسلحي الميليشيات المنتشرة في غوطة دمشق الشرقية الخروج الآمن منها مع أسلحتهم والشخصية، دون أن تحدد المكان الذي سيذهبون إليه، في حين رفضت الميليشيات العرض وفتت تواصلها مع موسكو بشأنه.

ودعت عمان إلى «وقف فوري» لإطلاق النار في الغوطة، وذرّف النظام التركي دموع التماسيح على السكان المدنيين فيها، وتناسى المجازر التي يرتكبها يوماً بحق أهالي عفرين.

وبحسب وكالة «أ ف ب»، عرضت وزارة الدفاع الروسية على مسلحي الميليشيات في الغوطة الشرقية الخروج الآمن منها، وذلك في اتفاق سيحجز تلك الميليشيات تتخلى عن آخر معقل كبير لها قرب العاصمة دمشق. وقالت الوزارة في بيان: إنه «يمكن لمقاتلي المعارضة (الميليشيات) الخروج مع أسلحتهم وأسلحتهم الشخصية عبر ممر آمن من الجيب الذي تحقق القوات الحكومية فيه مكاسب سريعة من خلال هجوم عنيف». ولم يحدد الاقتراح الروسي إلى أي مكان سيذهب مسلحو الميليشيات، لكنه يعيد إلى الأذهان اتفاقات سابقة وافق بموجبها المسلحون على التخلي عن أراضٍ مقابل الخروج بسلام إلى مناطق أخرى تسيطر عليها الميليشيات قرب الحدود التركية.

وأضافت الوزارة: إن مركز المصالحة الروسي يضمن الحصانة لكل مسلحي الميليشيات الذين يقررون مغادرة الغوطة الشرقية بأسلحتهم الشخصية ومع أسلحتهم، الفاضح لمسألة حقوق الإنسان وتوظيف أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة وفي مقدمتها مجلس حقوق الإنسان لخدمة أجندات سياسية تقدمت بريطانيا بالتأييد عن مجموعة من مواطنيها في سوريا، والدول التي تدور في فلكها بمشروع قرار في المجلس المذكور حول الأوضاع في الغوطة الشرقية، وأضاف: وبالرغم من الضغوط التي مارستها الدول المقدمة لمشروع القرار لضمان ترميره فقد فشلت في مسعاها بتحقيق إجماع حوله حيث أعربت ١٨ دولة عضو في المجلس عن رفضها للقرار المنحاز الذي يعبر عن الانتقائية والازدواجية وسياسة الكيل بمكيالين في قضايا حقوق الإنسان وصوتت ضده أو بالامتناع وهو الأمر الذي يبرز مدى الانقسام القائم في مجلس حقوق الإنسان بشكل خاص وفي منظومة الأمم المتحدة بشكل عام حيال الوضع الراهن من منطقة الغوطة الشرقية وإزاء تسييس تلك الآليات وتوجيهها من قبل الدول الغربية وخاصة الاستعمارية منها لزعزعة أمن واستقرار دول بعينها.

ورأى أن القرار البريطاني يوجه رسالة دعم للجماعات الإرهابية المسلحة التي تنتهك كل ما له صلة بحقوق الإنسان لسوريين للاستمرار في جرائمها ومواصلة استهداف المدنيين في دمشق وريفها واحتجاز المدنيين في الغوطة الشرقية واتخاذهم دروعاً بشرية

موضحة أنه سيتم توفير سيارات وتأمين المسار بأكمله. وينتشر في غوطة دمشق الشرقية تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي وميليشيات متحالفة معه، حيث يحاصر سكانها ويمنعهم من الخروج إلى المناطق الآمنة التي تقع تحت سيطرة الدولة السورية، في حين يشن الجيش العربي السوري منذ ١٨ شباط بالتعاون مع حلفائه عملية عسكرية واسعة النطاق لطرد التنظيم منها، وتمكن مؤخراً من فرض سيطرته على مساحة تقدر بأكثر من ٤٠ بالمئة من الغوطة، وبحسب الوكالة، يسير القتال في الغوطة الشرقية على نمط مثله في مناطق أخرى استعادت قوات الجيش العربي السوري السيطرة عليها، إذ إن التقدم الذي أحرزه الجيش على حساب «الناصر» والميليشيات المتحالفة معها يجبرها، وفقاً لـ «أ ف ب»، على القبول بالمغادرة في نهاية المطاف.

وبالنسبة لمسلحي «الناصر» والميليشيات تستعمل خسارة الغوطة الشرقية أنقل هزائمهم منذ معركة حلب في أواخر ٢٠١٦، وسقطت على قدرتهم على استهداف المدنيين في العاصمة دمشق التي أدت إلى استشهاد العشرات خلال الأسبوعين الماضيين.

من جهتها، نفت ميليشيا الغوطة الشرقية ما تحدثت عنه روسيا، حول عرض يضمن خروجهم وعتالهم. ونقلت مواقع إلكترونية معارضة، عن ميليشيا «جيش الإسلام» وميليشيا «فيلق الرحمن» قولها أمس، إنهما «لم يتواصل مع الجانب الروسي، رافضين العرض باعتباره «يأتي في إطار التهجير، بحسب ادعائهما».

وقال الناطق الرسمي باسم ميليشيا «فيلق الرحمن» وأقل علوان: إنه «ليس هناك تواصل بين الفيلق والجانب

الروسي»، زاعماً أن «كل ما يطرح هو مبادرات إعلامية لا تلتزم روسيا بها».

وأضاف: إن «موسكو تستمر بالعمل العسكري بغرض التهجير، وهذا مرفوض لدينا بالنسبة للمدنيين أو العسكريين والطلب غير مقبول».

وإلى ذلك، أعلن أن دمشق وموسكو وطهران يخرقون بشكل صريح القرارات الأممية، وعلى رأسها الأخير ٢٤٠١، الذي ضمن هدنة في الغوطة مدة ٣٠ يوماً. ويتضمن القرار ٢٤٠١ الصادر عن مجلس الأمن الدولي مطالبة جميع الأطراف بوقف إطلاق النار في المناطق كافة دون تأخير، على حين يستتني القرار داعش و«الناصر» والميليشيات المتحالفة معها.

من جانبها أعلنت «القناة المركزية لقاعدة حميميم العسكرية» أن التقارير الرسمية من قبل مستشاريها العسكريين في الغوطة الشرقية تتحدث الضباط الميدانيين والأمرام الذين حققوا الإنجازات وسيتم تقديم الأوسمة بشكل رسمي من قبل مجموعة القوات الروسية في سورية. وهدت القناة لميليشيات الغوطة التي تستهدف بالذخائر دمشق وقالت: «لا نتعتقد أن من يتحدث حول حماية السلام يقوم بصفص العاصمة بشكل يومي ومتعمد لقتل المدنيين، لقد تعلمت ذلك حقاً، ولابد من أن تدفع هذه التنظيمات ثمن جرائمها بحق الإنسانية».

وفي السياق، اعتبرت القناة، احتمالات وقوع مجزرة حقيقية بحق المدنيين الراغبين بالتوجه نحو الممرات الآمنة في الغوطة الشرقية لا تزال قائمة، وذلك بوجود الميليشيات المتطرفة التي تنوي ارتكاب حماقات واستهداف المعابر لاتهام قوات الجيش العربي السوري والقوات الروسية

بذلك، (في إشارة إلى المبعر الأمن في مخيم الوافدين الذي افتتح لإخراج مدني الغوطة) في الأثناء، دعا وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي أمس، بعد لقائه أمين عام حلف شمال الأطلسي ينس ستولتنبرج، بحسب موقع «اليوم السابع» الإلكتروني المصري، إلى «وقف فوري» لإطلاق النار في الغوطة الشرقية، معتبراً أن «إنهاء معاناة الشعب السوري أولوية يجب العمل على تحقيقها»، حسب زعمه.

وجدد الصفدي موقف بلاده بأنه «لا حل عسكرياً للأزمة وإن الحل سياسي». وبعد الأذن واحد من بين الدول التي دعمت التنظيمات الإرهابية في سورية منذ بداية أزمتها في العا ٢٠١١. بدوره، ذرف رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان دموع التماسيح على ما سماها المجازر التي تحدثت في غوطة دمشق، في وقت يرتكب فيه أبشع المجازر بحق أهالي مدينة عفرين بريف حلب، حيث قال أردوغان في تصريحات نقلتها وكالة «الأنباء» للأنباء أمس: «ما يحدث في الغوطة الشرقية ليس مما يستطيع العقل والحس الإنساني استيعابه، وتباً لقرارات مجلس الأمن الدولي حيال هذه المنطقة!! (في إشارة إلى القرار ٢٤٠١). واعتبر أردوغان أنه لا معنى لأي قرار مُتخذ إن لم يتم تطبيقه على الأرض، متمهياً في هذا السياق مجلس الأمن الدولي بخداع العالم.

بدرهما قالت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل أمس، بحسب وكالة «سويتلنغ» للأنباء: إنها «ستتبع مع فرنسا على التصدي لقضايا ملحة مثل الحرب في سورية والسياسة التجارية والمنافسة مع الصين».

باريس وندن تدعوان مجلس الأمن إلى جلسة طارئة لإنقاذ أدواتهم في الغوطة الشرقية

دمشق: التسييس والانحياز لن يثنيانا عن استعادة أمننا

وكالات

أكدت دمشق أن المواقف المسيسة والمنحازة والبعيدة عن القانون الدولي لن تثنيها على الاستمرار في مكافحة الإرهاب والعمل على استعادة الأمن والاستقرار وإعادة بناء ما دمره الإرهابيون ومشغلهم، في وقت واصلت بريطانيا وفرنسا اللهاث خلف عرقلة تقدم الجيش العربي السوري في الغوطة من خلال دعوة مجلس الأمن لعقد جلسة جديدة.

وبحسب وكالة «سانا» للأنباء، شدد مصدر رسمي في وزارة الخارجية والمغتربين: على حق سورية في الدفاع عن مواطنيها ومكافحتها للإرهاب والتصدي لمن يمارسه ويؤمله ويدعمه بالسلاح وعلى أن هذه المواقف المسيسة والمنحازة والبعيدة كل البعد عن القانون الدولي لن تثنيها عن الاستمرار في مكافحة الإرهاب والعمل على استعادة الأمن والاستقرار وإعادة بناء ما دمره الإرهابيون ومشغلهم. وأول من أمس صوت مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لصالح مشروع قرار بريطاني يدعو محقق حقوق الإنسان إلى «فتح تحقيق شامل ومستقل في الأحداث الأخيرة في الغوطة الشرقية».

وقال المصدر في «الخارجية والمغتربين» أمس: في خطوة جديدة تبرز التسييس



من تصويت الاعضاء الـ ١٥ في مجلس الأمن على القرار ٢٤٠١ بخصوص الهدنة في سورية (عن الإنترنت - أرشيف)

التزمتم جميع قواعد القانون الدولي الإنساني ونفذت تعهداتها في هذا المجال وبالاسم للمدنيين بالخروج من الغوطة الشرقية وأكثر أن يتم استخدامهم كدروع بشرية ومنعهم من الخروج بأمان.

وأوضح المصدر أن الحكومة السورية

والتزمتم جميع قواعد القانون الدولي الإنساني ونفذت تعهداتها في هذا المجال وبالاسم للمدنيين بالخروج من الغوطة الشرقية وأكثر أن يتم استخدامهم كدروع بشرية ومنعهم من الخروج بأمان.

وأوضح المصدر أن الحكومة السورية

العربي السوري إلى الغوطة الشرقية يوم الإثنين اله من آذار تضمنت ٤٦ شاحنة محملة بجميع أنواع المساعدات الإنسانية الغذائية وغير الغذائية والطبية كما تم تأمين مرعات إنسانية للمدنيين السوريين في الغوطة الشرقية يوم الإثنين اله من آذار تضمنت ٤٦ شاحنة محملة بجميع أنواع المساعدات الإنسانية الغذائية وغير الغذائية والطبية كما تم تأمين مرعات إنسانية للمدنيين السوريين في الغوطة الشرقية.

وقال المصدر: إن حكومة الجمهورية العربية السورية تؤكد على حقها في الدفاع عن مواطنيها ومكافحتها للإرهاب والتصدي بن ممارسه ويؤمله ويدعمه بالسلاح وعلى أن هذه المواقف المسيسة والمنحازة والبعيدة كل البعد عن القانون الدولي لن تثنيها عن الاستمرار في مكافحة الإرهاب والعمل على استعادة الأمن والاستقرار وإعادة بناء ما دمره الإرهابيون ومشغلهم.

والتزمتم جميع قواعد القانون الدولي الإنساني ونفذت تعهداتها في هذا المجال وبالاسم للمدنيين بالخروج من الغوطة الشرقية وأكثر أن يتم استخدامهم كدروع بشرية ومنعهم من الخروج بأمان.

وأوضح المصدر أن الحكومة السورية

والتزمتم جميع قواعد القانون الدولي الإنساني ونفذت تعهداتها في هذا المجال وبالاسم للمدنيين بالخروج من الغوطة الشرقية وأكثر أن يتم استخدامهم كدروع بشرية ومنعهم من الخروج بأمان.

وأوضح المصدر أن الحكومة السورية

والتزمتم جميع قواعد القانون الدولي الإنساني ونفذت تعهداتها في هذا المجال وبالاسم للمدنيين بالخروج من الغوطة الشرقية وأكثر أن يتم استخدامهم كدروع بشرية ومنعهم من الخروج بأمان.

وأوضح المصدر أن الحكومة السورية

والتزمتم جميع قواعد القانون الدولي الإنساني ونفذت تعهداتها في هذا المجال وبالاسم للمدنيين بالخروج من الغوطة الشرقية وأكثر أن يتم استخدامهم كدروع بشرية ومنعهم من الخروج بأمان.

وأوضح المصدر أن الحكومة السورية

والتزمتم جميع قواعد القانون الدولي الإنساني ونفذت تعهداتها في هذا المجال وبالاسم للمدنيين بالخروج من الغوطة الشرقية وأكثر أن يتم استخدامهم كدروع بشرية ومنعهم من الخروج بأمان.

وأوضح المصدر أن الحكومة السورية

والتزمتم جميع قواعد القانون الدولي الإنساني ونفذت تعهداتها في هذا المجال وبالاسم للمدنيين بالخروج من الغوطة الشرقية وأكثر أن يتم استخدامهم كدروع بشرية ومنعهم من الخروج بأمان.

وأوضح المصدر أن الحكومة السورية